

## مفهوم الديمقراطية

### المعنى التقليدي ( الواسع ):

أن أبسط معنى للديمقراطية هو ( حكم الشعب ) ، استنادا إلى معنى الكلمة الإغريقية الأصل إذ أن ( Demo ) تعني الشعب و ( Crates ) تعني سلطة أو حكم . لذا تعرف الديمقراطية على أنها نظام الحكم الذي يستمد من الشعب أو غالبية ويعرفها أبراهام لنكولن بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب .  
ويعرفها الند دابسي بأنها شكل من أشكال الحكم تشكل فيه الهيئة الحاكمة جزءا كبيرا من مجموع الأمة .

### المعنى الحديث ( المعاصر ):

الديمقراطية: هي نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الآراء و التباين في المصالح. فهي نظام يؤدي تطبيق مبادئه في مجتمع ما إلى التأثير في المجتمع ، كما أنه يتأثر بقيم وعادات وثقافة المجتمع الذي يطبق فيه ، وهي منهج سلمي يضمن حماية المشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات الملزمة للجماعة السياسية .

### أهمية الديمقراطية :

أن تعبير الديمقراطية بمعنييه الواسع والحديث يختلف عن معنى المونوقراطية أي (حكم الفرد ) ومعنى الارستقراطية أي ( حكم فئة معينة أو حكم النخبة ) ، إذ أن حصر السلطة بيد فرد أو فئة قد يؤدي إلى إيذاء حرية المواطن أحيانا و الاعتداء عليها أحيانا أخرى ، لكن الحرية تكون بأمان عن أي أذى عندما يحكم الشعب نفسه بنفسه ، أو اختيار من يمثله تمثيلا حقيقيا في ممارسة السلطة باسمه أو نيابة عنه مع استمرار رقابة المواطنين على أعمال ممثليهم .

إذا التطبيق الفعلي للديمقراطية هو ضمانة قوية في سبيل احترام الحقوق والحريات الفردية، لأن الحكومة الديمقراطية هي حكومة تكون القوة السياسية منها إلى جانب عامة الشعب. فعندما يمارس الفرد الديمقراطية فيعني انه يمارس السلطة بشكل أو بآخر أو تمتعه بكامل الحرية في اختيار من يمارس السلطة نيابة عنه.

### علاقة الديمقراطية بالحرية :

الديمقراطية وسيلة لحماية الحرية ووسيلة الحماية هي ممارسة السلطة والمساهمة في الحكم .

## علاقة الديمقراطية بالحكم :

الديمقراطية شكل من أشكال الحكم (كما سبق توضيحه) ان الحكم الديمقراطي يعني الدولة الديمقراطية ، ولكن الدولة الديمقراطية لاتعني بالضرورة حكومة ديمقراطية . فالدولة الديمقراطية تنسق مع أي نوع من الحكومات، وباعتبار الديمقراطية شكل من أشكال الدول هي مجرد طريقة لتعيين الحكومة والإشراف عليها وعزلها.

## علاقة الديمقراطية بالمجتمع :

المجتمع الديمقراطي هو الذي يستخدم طرقا ديمقراطية بمختلف الميادين، ولما كانت الديمقراطية مفهوما سياسيا مطاذا يتناسب مع مكونات كل مجتمع على حدة. إذ ان الديمقراطية ليست شكلا واحدا يمكن تطبيقه في كل المجتمعات لان ظرف الزمان والمكان يؤثران تأثيرا كبيرا على مفهوم الديمقراطية كشكل يراد تطبيقه ، فما يعتبر من الديمقراطية في مجتمع ما لايعتبر كذلك في مجتمع آخر وحتى على مستوى أفراد وفئات المجتمع الواحد يوجد ذلك الاختلاف في تقدير السلوكيات الديمقراطية . إلا ان الخلاف هو شكلي أو تنظيمي حول شكل أو نظام وليس على مضمون معنى الديمقراطية .

## مميزات الديمقراطية في الحضارة الإغريقية :

- ان السيادة للقانون وليس للحاكم .
- ان حرية الفرد تعني حريته في ابداء الرأي وفي المشاركة في إدارة الشؤون العامة حسب مقدرته وكفاءته .
- ان الإدارة في يد اكبر عدد ممكن من الأفراد .
- تذوب شخصية الفرد في الجماعة ، فحقوق الفرد لا تتعلق بشخصه كفرد وإنما كعضو في المجتمع أي النظر إلى مركزه الاجتماعي ، وهذا يؤدي إلى جعل السلطة بيد الشعب دون اهتمام لشخصية الأفراد أو الاعتراف لهم بحقوق قبل الجماعة .

## النظرة الأفلاطونية للديمقراطية :

- لقد هاجم أفلاطون النظام الديمقراطي بشدة لسببين :
- ان الأغلبية غير قادرة على اكتساب صفات الحاكم الصالح ، أي ان الحكم سيكون بيد الجهلاء .
  - ان السلطة ستكون موزعة على عدد ضخم من أفراد الشعب .

ان هذه النظرة قاسية لدرجة ما ، لأنه ليس بالضرورة ان تشجع الديمقراطية على حكم العامة والغوغاء وإطلاق الحرية للجميع ، إذ لابد من وجود قيود أي قوانين وأنظمة تسود المجتمع فتسد باب الفوضى والاستهتار بالسلطة .

ألا ان أفلاطون ، رغم فهمه المخالف للمفهوم الحديث للديمقراطية ، وضع الكثير من مفاهيم الديمقراطية الحديثة في كتابه ( القوانين ) فقد اعترف في الكتاب المذكور بالمساواة السياسية بين الأفراد واعترف بالفرد كفرد وجعل الانتخاب وسيلة لاختيار الحكام وأكد على وجوب سؤالهم عن تصرفاتهم .

## مقارنة بين الديمقراطية الحديثة والديمقراطية الإغريقية :

أوجه التوافق :

تجعل الديمقراطية الإغريقية السلطة في يد الشعب وتعترف لهم بحرية التعبير عن آرائهم السياسية ، كما أنها تقوم على المساواة بين المواطنين ، و أنها تقيم حكم الأغلبية مع إقرارها حرية الرأي لجميع المواطنين .

أوجه الاختلاف :

تضيق الديمقراطية الإغريقية نطاق المجتمع السياسي ولا تعترف بصفة المواطن ، وان الديمقراطية الإغريقية غير حرة فتكتفي بالمظهر دون الجوهر ، فتضع السلطة في يد الأفراد ثم لاتعترف لهم بحقوق أو حريات قبل الجماعة ، أي ان الأفراد يشتركون في إدارة شؤون الدولة دون ان يكون لهم الحريات المدنية الحديثة كالحرية الشخصية وحرية التملك وحرية العقيدة .

### 3. مفهوم الديمقراطية في الحضارة الرومانية :

في البدء، لا بد من الإشارة إلى إن المجتمع الروماني القديم يتكون من طبقتين، طبقة الإشراف وطبقة العامة، وإن الاشتراك في الحياة السياسية كان مقصورا على طبقة الإشراف المكونة من الأحرار والأثرياء. وللتعرف على مسيرة الديمقراطية في الحضارة الرومانية يجب النظر إليها عبر مراحل تطور نظم الحكم الرومانية وكما يأتي:

المرحلة الأولى (العصر الملكي) :

كانت السلطة مقسمة بين الملك ومجلس الشيوخ ومجلس الشعب، وكان الحكم ينتقل بطريقة التعيين فالملك يعين ملكا جديدا يخلفه عند وفاته وسلطاته واسعة مطلقة، أما سلطات مجلس الشيوخ (الذي يتكون من رؤساء القبائل) فهي إبداء المشورة للملك والتصديق على قرارات مجلس الشعب وانتخاب ملك مدى الحياة عند حصول التعيين. أما مجلس الشعب (الذي يتكون من جميع المواطنين الأحرار من الرجال) فهو يقترح القوانين ويعقد المعاهدات ويقرر الحرب والصلح.

المرحلة الثانية (عصر الجمهورية) :

صارت السلطة بين حاكمين اثنين ينتخبهما مجلس الشعب يسمى الواحد منهما قنصلا، وكانت سلطات القنصل مقيدة ومحدودة ومشاركة، فإذا كان بإمكان أحدهما القرارات على هواه يكون بإمكان القنصل الثاني الاعتراض عليها وبالتالي أضعاف سلطات القنصل، ومدة انتخاب كل قنصل سنة واحدة. فضلا عن ذلك يمارس مجلس الشيوخ ومجلس الشعب بحسب اختصاصاتهما. ورغم توحد المدن الرومانية في هذا العصر وتوسع حدود الدولة (الجمهورية الرومانية) إلا أنها احتفظت بنظامها السياسي، فضلا عن تزايد صلاحيات مجلس الشيوخ.

المرحلة الثالثة (عصر الإمبراطورية العليا) :

أعلن القنصل اوكتافيوس قيام الإمبراطورية سنة 27 قبل الميلاد، لقد احتفظت الإمبراطورية في البدء بنظام الحكم التقليدي (مجلس الشيوخ ومجلس الشعب وحكام منتخبون للأقاليم) لكن الاتساع الجغرافي والنمو السكاني دفع إلى النظام الملكي المطلق، حتى أصبحت السلطة بيد الإمبراطور وبيد مجلس الشيوخ. لكن في نهاية هذا العصر تركزت السلطة بيد الإمبراطور على حساب مجلس الشيوخ.

المرحلة الرابعة (عصر الإمبراطورية السفلى) :

قامت هذه الإمبراطورية سنة 284 م إذ أصبح الحكم فرديا مطلقا وأصبح مجلس الشيوخ مجلسا بلديا فضلا عن تقليص صلاحيات الحكام للأقاليم وأصبح تعيينهم بيد الإمبراطور.

إن من أهم مميزات الحضارة الرومانية هو تمييز الفرد عن الدولة إذ جعلت لكل منهما حقوقا وواجبات، وإن الفرد شخص قانوني له حقوق يجب حمايتها من الأشخاص الآخرين مع العلم إن التفاوت الطبقي حصر الاشتراك في المجالس الشعبية بطبقة الإشراف ومنع أفراد الطبقة العامة، فضلا عن عدم الاعتراف لهؤلاء بالمساواة أمام القضاء بل كانت تطبق عليهم قواعد قانونية صارمة.

#### 4. الديمقراطية عند العرب ( قبل الإسلام ) :

لقد ظهرت في الجزيرة العربية عدة إمارات وممالك قبل الإسلام وكانت على درجة من التقدم والتنظيم، إذ كانت الممالك تدار عن طريق سلطة مركزية دائمة وتتمتع بوجود القوانين والأنظمة المنظمة للحياة الاجتماعية. ومن أمثلة هذه الإمارات والممالك الدولة المعينية ودولة قتيبان ومملكة تدمر ندرسها على التوالي :

##### • الدولة المعينية :

نشأت هذه الدولة في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية ، وكان نظام الحكم فيها ملكي وينتقل الملك عن طريق الوراثة ، إلا أن سلطات الملك مقيدة باليتين ، الأولى ، وجود مجلس استشاري يعاون الملك في إدارة شؤون المملكة ، والثانية ، إعطاء الاستقلال الذاتي للمدن الواقعة في المملكة فروساء هذه المدن ينتخبون لمدة سنة قابلة للتجديد .

##### • دولة قتيبان :

وهي مملكة تقع جنوب الجزيرة العربية وعاصمتها مدينة تمنى ، ونظام الحكم فيها ملكي وراثي وكان لملوك هذه المملكة سلطتان دينية وسياسية ، لكنه مع مرور الزمن خرجت السلطة الدينية من أيديهم ، ومن مظاهر الديمقراطية في دولة قتيبان هو إدارة المدن التابعة للمملكة عن طريق حكام وشيوخ يعينهم الملك ، أن سلطة الملك مقيدة إذ أعطي السكان داخل كل مدينة الحق في مناقشة عدد من الشؤون الخاصة بهم ويوجد داخل كل مدينة دار خاصة تسمى "المشود" تناقش فيها أمور الحرب والسلم وغيرها وأعطوا صلاحيات قضائية لفض المنازعات بين الأفراد .

##### • مملكة تدمر :

وهي من ممالك شمال الجزيرة العربية ، تقع في الصحراء السورية ، وكانت خاضعة لحكم الرومان وتتمتع بالحكم الذاتي . تأثر النظام السياسي في هذه المملكة بالنظام السياسي الروماني نتيجة العلاقة بين تدمر وبلاد الرومان. وتميز المجتمع بوجود ثلاث طبقات وهم طبقة المواطنين وطبقة الأجانب وطبقة العبيد ، وكان يوجد في المملكة مجلسان يسمى الأول مجلس الشيوخ ويتمتع بصلاحيات ونفوذ هام ، ويطلق على الثاني مجلس العشائر وأعضاؤه هم أفراد العشائر البالغون .

#### 5. الديمقراطية عند العرب ( بعد الإسلام ) :

أن الإسلام هو دين الهداية إلى النور والخير والصلاح جاء ليقضي على العادات والأعراف السيئة ويثبت العادات والأعراف الحسنة. وإحكام الإسلام مثبتة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومنظمة لعلاقات ثلاثة ، علاقة الفرد مع ربه ، وعلاقة الفرد مع غيره من الأفراد ، وعلاقة الفرد مع نفسه ، ونجد إن الكثير من هذه القواعد والإحكام تدخل في نطاق مايسمى في الوقت الحاضر الديمقراطية .  
واهم هذه القواعد - الديمقراطية - الشرعية - على سبيل المثال هي : -

• اختيار الحاكم :

لقد اعتمد المسلمون مبدأ البيعة في اختيار الحاكم أي إن الشخص المرشح للخلافة لا يكون حاكم إلا بعد مبايعة المسلمين كافة ، سواء كان ذلك مباشرا أو عن طريق ممثليهم الذين يتوافدون على مقر الخلافة على شكل وفود القبائل . ويمكن التراجع عن البيعة إذا ما انحرف الحاكم أو افسد أو خرج على مبادئ الإسلام .

• مبدأ الشورى :

أكد الإسلام على هذا المبدأ بقوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " ثم أمر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) بأن يستشير في قوله تعالى " وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله " . إذا إن الشورى واجبة في الإسلام وعلى الحاكم إن يستشير قومه بأية طريقة كانت قبل إن يقرر أمرا ما .

- تواضع الحاكم وتقبله النقد والرأي المعارض وتمسكه بما يرضي الله ورسوله .
- التأكيد على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة والرحمة والتعاطف .
- الأمة هي الأساس وهي مصدر السلطات ولا تجتمع على ضلالة .

## 6. الديمقراطية في الفكر العربي الحديث :

لقد تطور مفهوم الديمقراطية نتيجة الأحداث التي شهدها الوطن العربي إذ بدأت كأنها فكرة لاتعني المواطن العربي البسيط إلى إن أصبحت قضية أساسية في حياة هذا المواطن لان ضمان حقوقه وحياته يتعلق بحسن تطبيق الديمقراطية . وان تطور المفهوم كان عبر مراحل ثلاثة :

### أولاً: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى :

تكون في هذه المرحلة المفهوم الديمقراطي الأساسي في الوطن العربي ، إذ برز مجموعة من المفكرين انشغلوا بقضية الشورى وأسهموا في أغناء الفكر العربي الحديث مثل ( رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي ) الذين تفاعلوا مع الفكر الغربي في مفهوم الديمقراطية . وأصبحت مسألة الشورى في الوطن العربي قضية رئيسية في نهاية هذه المرحلة وبرزت من خلال ( تقييد سلطة الحاكم - مباشرة التمثيل النيابي - الحفاظ على حقوق الأفراد وحياتهم ) .

وتداخلت مسألة الاستبداد ورفع الظلم والمعاناة من كاهل الشعب مع قضية الشورى ، إذ أن الدول الأوروبية أرادت من قضية الديمقراطية ذريعة للتدخل وفرض سيطرتها وهو الأمر الذي أدى إلى التشكيك بجدوى الإجراءات الديمقراطية .

ورغم أن تطبيق مبدأ الشورى يقتضي التمسك بالشريعة الإسلامية إلا إن القواعد التي عالجت هذه المسألة نقلت عن الغرب في معظمها ، وسبب ذلك هو رجال السياسة من جانب وضغط الدول الأوروبية من جانب آخر .

أخيراً ، أن هذه المرحلة تميزت بوجود ثلاث تيارات مختلفة تتفاعل مع قضية الديمقراطية ، الأول هو تيار المستغربين الذي يريدون نقل التجربة الغربية إلى الواقع العربي حرفياً ، الثاني هو تيار الانكماشيين الذين يرفضون كل ما جاء به الغرب ، والثالث هو تيار النهضة الذي يحاول جمع الأصالة بالمعاصرة .

### ثانياً: مرحلة ما بين الحربين العالميتين ( الأولى والثانية ):

أن الحقيقة التاريخية في هذه المرحلة تبين أن بعض الدول العربية وضع تحت الانتداب، وتميزت هذه المرحلة أيضاً بظهور الأنظمة الدستورية الحديثة في هذه الأقطار، لكن الحركة الدستورية أصبحت تطالب بالاستقلال أكثر منها بالحرية لان حرية الوطن شرط لحرية المواطن. لذلك اشنت المقاومة العربية للاستعمار الأوربي في هذه المرحلة وصارت الشعوب العربية تتعامل مع قضية الديمقراطية مقترنة مع قضية حق تقرير المصير.

أن أهم الصعوبات التي واجهت التجربة الديمقراطية في هذه المرحلة هي:

- تدخل المستعمر لتعطيل الحياة الديمقراطية عند تهديد مصالحه .
- تدخل الإدارة لصالح مرشحي الحزب الحاكم من خلال خرق حرية الانتخابات وحياديتها .
- عدم ترسيخ تقاليد احترام الحريات الفردية .

ظهر في هذه المرحلة تياران ، تيار المستغربين الداعون إلى الأخذ بمفردات الغرب في مختلف المجالات وسواء كانت حسنة أم سيئة ودعوا إلى فصل الدين عن الدولة واستبدال القانون الوضعي عوضاً عن الشريعة . أما تيار الأصالة والمعاصرة فقد أنشغل بقضية الشورى بتأصيل مفهومها ومحاربة الاستبداد ورفعوا شعار الإسلام صالح لكل زمان ومكان، وقد شرحوا قواعد الدين التي تجعله صالحاً. عندما انتهت هذه المرحلة كان العرب قد انتقلوا من نطاق ضرورة الشورى والديمقراطية إلى نطاق كيفية ممارستها.

### ثالثاً : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

أن أغلب الدول العربية حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، لكن الاستقلال لم يخلق وحدة في مفهوم الديمقراطية بل خضعت للديمقراطية لتطورات مهمة نوجزها في النقاط التالية :

- ❖ ظهور ردود أفعال حادة على الديمقراطية على صعيد نظام الحكم ، مثال ذلك الثورة المصرية عام 1952 و صدور دستور 1956 ثم دستور الدولة المؤقت النافذ .
- ❖ وثورة 1958 العراقية و صدور دستور 1958 المؤقت وحكم المؤسسة العسكرية
- ❖ ظهور فكرة التنظيم الواحد أي إقامة تنظيم شعبي واحد يضم قوى الشعب العاملة وعزل الطبقات المستقلة عن التنظيم .
- ❖ تابعت التيارات الإسلامية في هذه المرحلة تناولها لقضية الشورى والديمقراطية .
- ❖ ظهور محاولات للربط بين الشورى والعدل الاجتماعي بموازاة الديمقراطية الاجتماعية .